

توضيح

يهم مجلس إدارة التعاونية الوطنية للتعليم بتونس وأمام بعض ما ينشر من اتهامات بالتقصير في إدارة عمل التعاونية وعدم الاهتمام بمصالح المنخرطين أن يوضح التالي :

- ❶ ان المجلس لم يمضى على انتخابه أكثر من أربعة أشهر بنسبة تجديد 100%
- ❷ ينكب المجلس على معالجة جملة من الاخلالات التي ورثها من المكاتب السابقة مع تقديرنا لمجهوداتهم المبذولة
- ❸ العمل بتفان لغرض تنقيح كل من القانون الأساسي والنظام الداخلي لتعارضهما مع (الامر العلي فيفري 1954) وإضافة خدمات أخرى في أنشطة التعاونية على غرار التقاعد التكميلي ورأسمال عند الوفاة وخدمة الادخار السكني بالتعاون مع ديوان مساكن أعوان وزارة التربية والسعي لمراجعة أسقف استرجاع المصاريف الطبية.
- ❹ السعي لإيجاد منفذ قانوني لتمتع منخرطينا بخدمة الترفيه تحت عنوان الصحة والسلامة المهنية مع ضرورة اعتماد مبدأ تكافؤ الفرص للجميع (المشاركة الجهوية خصوصا بنسب عادلة).

نعلم كافة منخرطينا ومتابعينا أن اجتماعات المجلس تعقد بمقر التعاونية عكس ما روج من اننا نعقدتها بالنزل وذلك حفاظا منا على ممتلكات التعاونية التي هي ملك للذين ائتمنونا.

واستثنائيا أصدرنا عروضاً بجريدة الشروق بتاريخ 19 أفريل 2017 ص 13 قصد تنظيم أنشطة ترفيهية خلال هاته الصائفة ونؤكد للجميع أننا مع عقد أول جلسة عامة بنواب الجهات نكون قد استوفينا كم الإصلاحات الترتيبية والقانونية ونقدم مشروع خدمات متطور يليق بتاريخ تعاونيتنا العريقة ويؤسس لمزايا متعددة لكافة المنخرطين ولكافة من يروم الالتحاق بنا. كامل احترامنا وتقديرنا للجميع.

ونرجو من كل من ينتقدنا التحري في ما يصدر عنه

عن المجلس الاداري للتعاونية الوطنية للتعليم الرئيس

محمد الحضري